مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 21 / العدد: 01 / السنة: 2022 ص ص:114-140

المسألة الكردية في ظل العهد الجمهوري (1968–1979)م

The Kurdish Issue under the Republican Era (1968-1979)

بنادي محمد الطاهر

جامعة محمد خيضر بسكرة، taharbenadi07@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/26 **تاريخ القبول**: 2022/03/04 **تاريخ النشر**: 2022/03/30

ملخص:

بعد تشكل دولة العراق سنة 1921م، توج فيصل بن الشريف حسين ملكا عليها، وهذا بعد أن ألحق جنوب كردستان بالدولة الجديدة، تم ذلك بتغييب المكون الكردي الذي يختلف تماما عن باقي مكونات العراق الحديث، لذلك حرص الكرد على تأكيد تميز هويتهم بخوضهم لمراحل من الصراع مع السلطة المركزية في بغداد، هذه الأخيرة تنصلت عن اعترافها بهويتهم وانتمائهم التاريخي لجغرافيتهم. يهدف البحث إلى معالجة مسار القضية الكردية بين سنوات 1968 – 1979، وذلك بتسليط الضوء على أهم محطاتها وطبيعة تعامل حكومة بغداد معها. وعموما فإن النتائج الرئيسة التي أردنا الوصول إليها هي أن الصراع والمواجهة التي قادها الكرد ضد الحكومة العراقية، أثبتت مدى تجذر قضيتهم وتعقيدها، خاصة بعد المعالجات الخاطئة التي سلكتها حكومة البعث تجاهها، والتي أدت إلى تدخل الفواعل الإقليمية والدولية أثناء مراحل الصراع المختلفة في ظل تشابك العلاقات الدولية.

كلمات مفتاحية: بغداد؛ جنوب كردستان؛ المسألة الكردية؛ الحكم الذاتي؛ اتفاقية الجزائر.

Abstract:

After the establishment of the Iraqi state in 1921 AD, Faisal bin Sharif Hussein was crowned king and this after the annexation of southern Kurdistan to the new state. This was done in the absence of the Kurdish component, which is completely different from the rest of the components of modern Iraq. Therefore, the Kurds were keen to confirm the privilege of their identity through having gone phases of conflict with the central authority in Baghdad, the latter Relinquished admission of their identity and historical affiliation to their geography. The research aims to address the path of the Kurdish issue between 1968 and 1979 and highlighting the main stations and the nature of the Baghdad government's relationship with it. In general, the main results that we wanted to achieve are the conflict and confrontation led by the Kurds against the Iraqi government. In addition, how the Kurdish proved the extent and complexity of their case, especially after the ill-treatment taken by the Baath government towards it , which led

actors to the intervention of regional and international actors during the various stages of the conflict in light of intertwined international relations.

Keywords: Baghdad; southern Kurdistan; the Kurdish case; Autonomy; Algeria's convention**.**

مقدمة:

بعد أن خضعت ولاية العراق العثمانية لسلطة الانتداب البريطاني، إثر نهاية الحرب الكونية الأولى سنة 1918، لم يقبل العراقيون بالواقع الجديد، حيث تشكلت دولة العراق سنة 19<21، التي نصب فيصل بن الشريف حسين ملكا عليها، وهذا بعد أن أُلحق جنوب كردستان تحت سيادتها، وبالتالي أصبح أحد مكونات هذه الدولة الجديدة، من خلال تسويات بريطانية،راعت خدمة مصالحها الاستعمارية وضمان طرق مواصلاتها وتدفق النفط والثروات.

لقد نظر الكرد بعين الريبة للدولة العراقية الحديثة، فمنذ تأسيسها، كانوا لا يخفون مشاعرهم القومية، وهذا بعد أن تولدت لديهم نية بناء دولتهم القومية خارج إطار الدولة العراقية.

إن هذا الإلحاق تم بعد تغييب الفصيل الكردي، الذي يختلف تماما عن باقي مكونات العراق الحديث، سواء من حيث الهوية، اللغة، العادات والتقاليد، لذا حرص الكرد على تأكيد تميز هويتهم، برفضهم الاندماج داخلها، مطالبين صراحة بتكوين دولتهم الخاصة بهم، ضمن الفضاء الجغرافي لجنوب كردستان، وقد ترجموا ذلك عبر خوضهم لجولات من الصراع مع السلطة المركزية في بغداد، بعد أن تنصلت عن اعترافها بهويتهم وانتمائهم التاريخي لجغرافيتهم، بل وفرضت عليهم الهوية العربية، وهذا ما لم يستسيغوه مهما كان شكل ذلك ومبرراته.

إن طبيعة وتركيبة النظام الاجتماعي المعقدة في العراق، أثّرت على قدرة نظامه السياسي على ممارسة أدواره المنوطة به، وقد انعكس كل ذلك على الكرد الذين مرّت وضعيتهم بمراحل عديدة، خاصة منذ بداية فترة الحكم الجمهوري سنة 1958 حتى سنة 1979، شهدت فيها مساعي عديدة لاحتوائها.

لذا ولأجل تثبيت دعائم حكمه وإحكام قبضته على مفاصل الدولة العراقية، السياسية، المدنية، والعسكرية، ولتخفيف الضغوط الخارجية القصوى عليه، خاصة من إيران، وتزايد الخطر الإسرائيلي بعد حرب سنة 1967، لجأ النظام إلى البحث عن حل لهذه القضية،فجاء بيان 11

مارس1970، الذي رأى فيه خطوة جريئة نحو استقرار العراق وبالتالي وضع حد ونهاية للأزمة الكردية. غير أن التطورات الداخلية والخارجية حالت دون تحقيق هذا المبتغى، الأمر الذي أدى إلى تجدد الصراع من جديد.

لاستيعاب الكرد مجددا أصدرت حكومة بغداد القانون رقم 34 الخاص بالحكم الذاتي في 11 مارس 1974، لكن كان مآله الفشل، مما أدى إلى اندلاع الثورة الكردية، كما زاد تدخل الفواعل الإقليمية والدولية في تأزيم الوضع وتأجيج الصراع، وأمام كل هذه المستجدات، عملت حكومة البعث على إيجاد تسوية مع إيران لفض ثورتهم، حيث توج ذلك باتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975، هذه الأخيرة كانت لها تداعيات جد خطيرة على مسار ومستقبل قضيتهم.

تناولت إشكالية البحث التساؤلات التالية:

كيف نظر النظام الجمهوري للقضية الكردية؟ وما هي آليات تعامل حكومة البعث معها منذ عام 1968–1974؟

كيف ساهمت اتفاقية الجزائر سنة 1975 في تعقيدها؟

-ما هي تداعياتها على مستقبل الشعب الكردي؟

إن الهدف من هذا البحث هو:

- تسليط الضوء على مراحل القضية الكردية بمختلف محطاتها، والتي لم يتم اتخاذ حل لها رغم تجذرها تاريخيا.
- الإشارة إلى أن الكرد يمثلون أمة قائمة بذاتها، إلا أنهم محرومون من حقهم في بناء دولتهم.
- التركيز على الأدوار المشبوهة لكل من إيران، تركيا، العراق، سوريا، والولايات المتحدة في منع الكرد من إقامة كيانهم الخاص بهم .

وبما أن طبيعة الموضوع محل الدراسة وخصوصية مضامينه التاريخية والسياسية التي تتحكم إلى حد بعيد في نوع المنهج المتبع، ارتأينا استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف الأحداث، والمنهج التحليلي بتحليل المراحل التي مرت بها القضية الكردية.

هكذا فإن القضية الكردية أثناء فترة الدراسة، كانت محل تجاذبات واستقطاب إقليمي ودولي، أثر بشكل أو بآخر على كفاح الكرد الذين كانوا ضحية مؤامرات وتسويات لا أخلاقية، اختزلتها مخرجات اتفاقية الجزائر.

انقلاب 17 جويلية 1968 والموقف من القضية الكردية:

بعد ثورة 14 جويلية 1958 والإعلان عن نهاية الحكم الملكي وإقامة النظام الجمهوري، نص دستور 1958 على ما يلي :" أن العرب والكرد شركاء في هذا الوطن "، حيث سمح للكرد بحرية العمل السياسي، في عهدي الأخوين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف منذ نوفمبر سنة 1963 إلى غاية أوت 1968 (**جاسم، الكرد والنظام التوافقي في العراق، 2017، صفحة 08**) وهذا ما عبر عنه مصطفى بارزاني من خلال نظرته للعرب، حين ألقى خطابا باللغة الكردية يوم 15 أفريل 1967 بمناسبة مؤتمر ضباط البيشمركة وقيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني، وضح فيه طبيعة العلاقة بين الكرد والعرب، وأنها لم تكن علاقة عداء وخصومة، ومما جاء فيه ما يلي:"... نحن لا نحارب حرب الكرد والعرب... الكرد والعرب أخوان ويمكنهما أن يعيشا بصفاء وانسجام وسلم... نعم العرب الأخ الأكبر ونحن إخوانهم الأصغر، ونحن نقول ليس من العدل والإنصاف أن يبقى الأخ الأصغر في جوع وعوز، لا يستطيع تحصيل العلم... ولا يمكنه أن يبدي برأيه في إدارة ماله المشترك، وأن الأخ الكبير يسيطر على كل المال والأشياء بنفسه... يجب مراعاة العدالة، والأخ الصغير لا يجوز أن يظلم ويمس بالغدر والظلم... نحن في ثورتنا هذه نريد مصلحة العراق أولا للعرب وثانيا الكرد ولكافة الشعب العراقي تركمانا، أثور، أرمن ومن يكون... نحن نريد حكومة عادلة ديمقراطية منتخبة انتخابات حرة بعيدة عن الضغط والإكراه والظلم..." (**محمد، 2012، الصفحات 105–106**).

وصل البعثيون إلى السلطة في 17 جويلية 1968، عن طريق انقلاب عسكري غير دموي مستغلين سوء أداء حكومة عبد الرحمن عارف، وانتشار الفساد واستقالة العديد من وزراء حكومته، وبذلك تمكنوا من تثبيت أقدامهم في السلطة وإحكام السيطرة على كل مفاصل الدولة، خاصة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية (**Dawisha، Iraq Aplitical History**

From Independence to occupation، 2009، صفحة 210) محاولين تحسين صورتهم لدى شرائح المجتمع العراقي، وذلك بإعلانهم العمل على إيجاد حل للقضية الكردية .

يستشف ذلك من خلال البيان الذي أذاعه الإنقلابيون في صبيحة 17 جويلية 1968، إذ جاء فيه ما يلي: "...إن الحكام السابقين أهملوا متعمدين الاستقرار والأمن الداخلي في ربوع الوطن، ولم يتقدموا خطوة ايجابية واحدة، لحل القضية الكردية، وأن الثورة عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء مشكل الشمال بحكمة ودراية، وبروح طابعها مصلحة الوطن، وضمان أمنه واستقراره ورفاهيته، وصيانة وحدته الوطنية" (**الله، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية أكراد العراق أنموذجا، د.ت، د.ن، صفحة 101**).

في خطوة نحو التهدئة، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي القرار رقم: 59 في 5 أوت 1968، والذي أعلن فيه العفو العام عن المشاركين في حوادث الشمال من عسكريين ومدنيين وعودة كل من شملهم العزل من موظفين إلى مناصب عملهم، كما تم في 21 سبتمبر 1968 إصدار دستور مؤقت جديد، أُلْغي بموجبه الدستور المؤقت السابق، حيث نصت المادة: 21 من الباب الثالث على ما يلي :" ...أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون لا يميز بينهم، بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بما فيهم العرب والكرد، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية ... " (الله، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (**أكراد العراق أنموذجا، د.ت،د.ن، صفحة 101**).

إنه وبسبب الوضع المتأزم في كردستان العراق بعد الانقلاب، ونظرا لشن حزب البعث الحرب من جديد على الكرد، بعد أن جرت مواجهات عنيفة في مارس 1969 في سهول كل من أربيل وكركوك ، إلا أن المشكلة بقت من بين المشاكل العالقة التي توجب على النظام الجديد العمل على إيجاد السبل الكثيرة لحلها وهذا ما أقره المؤتمر القطري السابع لحزب البعث الذي انعقد في أواخر 1968 وبداية سنة 1969، الذي عبر عن موقفه الأيديولوجي من المسألة معترفا بحق الكرد في التمتع بحقوقهم وبقوميتهم (**محمود، 1992، صفحة 212**) وفتح باب الحوار معهم كي يوطد هيبة الدولة لذا فإنه خلص إلى ضرورة استمالتهم رغم شكوكهم في نوايا البعث، الذي أعلن بصراحة عن توجهاته القومية العربية وأنه ينظر بعين الريبة لكل قومية تناقض توجهاته العروبية (**سهيل، 2015، صفحة 327**).

لقد أوفد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في شهر جويلية 1969 سعدون غيدان عضو مجلس قيادة الثورة نحو كردستان للقيام بجولة مباحثات تمهيدية مع الزعامات الكردية ، ورغم فشل الزيارة، إلا أنها كانت فرصة لتقريب وجهات النظر ولتحريك المياه الراكدة بين الجانبين، وهذا ما اتضح من خلال تصريحه الذي أكد فيه على أن مجلس قيادة الثورة جاد في مسعاه التفاوضي، لذلك وفي 3 أكتوبر سنة 1969، فعّلتْ حكومة بغداد قانون النظام الإداري الجديد للجمهورية العراقية، حيث تضمن تقسيم العراق إلى 16 محافظة، بعد أن كانت 14 سابقا، والتي بدورها تنقسم إلى أقضية ونواحي، وتطبيقا لقانون 4 أكتوبر 1969، عملت على استحداث وحدتان إداريتان جديدتان، ويتعلق الأمر بكل من محافظة دهوك الكردية في الشمال، ومحافظة السماوة العربية في الجنوب، مع توسيع صلاحيات الحكم اللامركزي لقادة الوحدات الإدارية الجديدة (المحافظات) في تسيير شؤونها، وهذا ما أكدته صحيفة الجمهورية العراقية في 5 أكتوبر سنة 1969 بالقول :"... عند وضع القانون أخذت الحكومة بعين الاعتبار المطالب المشروعة للشعب الكردي فيما يتعلق بالإدارة المحلية تحت علم الوحدة الوطنية ..." **(خدو، 2008، صفحة 362)**

لقد أبدى البعثيون مرونة كبيرة فيما يخص مسألة الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق، ويعود ذلك لقناعتهم بأن الحل يجب أن يكون سلميا، خاصة بعد الضغوطات الخارجية من إيران، لأن هذه المسألة لم تكن واردة أصلا في عقيدة البعثيين، بل كانت من أجل تمتين أسس نظامهم وبالتالي استقرار العراق .

ومع مطلع سنة 1970 ساد هناك توافق بين الطرفين، وذلك بعد اللقاء الذي جرى في جانفي من السنة نفسها، والذي خلص إلى ما يلي:

- الإقرار بشرعية المطالب الكردية
- الالتزام بتنفيذ الحقوق الثقافية للكرد وحقهم في المشاركة في نظام الحكم.
- أن يكون الإداريون في المناطق الكردية من العنصر الكردي.
- تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية
- العمل على إيجاد الخطوات المناسبة لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها أغلبية كردية، تبعا لإحصاء رسمي سيجرى لهذا الغرض **(سهيل، 2015، صفحة 328)**.

وهذا ما ألمح إليه نائب الرئيس العراقي صدام حسين بالقول : "... في الوقت الحالي، والآن تحديدا وصلت البلاد إلى حد، بحيث يتوقف عمليا مصير الثورة كلها في العراق، على حل المسألة الكردية ..."، وهذا ما أكده مصطفى بارازاني لصحيفة البرافدا السوفياتية بالقول :"...إن تسوية القضية الكردية يجب أن يصبح جزءا من العملية الديمقراطية العامة في الجمهورية العراقية، وبالتالي يجب أن تساهم في توطيد استقلال العراق الوطني ... " **(خدو، 2008، صفحة 364)**.

وبعد مفاوضات شاقة بين الجانبين، وبعد الخسائر الجسيمة التي لحقت بهما، وما ترتب عنها من استنزاف لقدرات العراق المادية والبشرية بسبب طول أمد الحرب، كان من الضروري وضع حد لهذه المأساة، لذا توجه نائب الرئيس صدام حسين مع أوائل مارس سنة 1970 نحو الشمال للقاء مصطفى بارازاني، وقد نتج عن هذا اللقاء وضع برنامج سياسي عام، تضمن المبادئ الأساسية لتسوية القضية الكردية في العراق، والتي كللت بصدور بيان 11 مارس 1970. **(إم، 2012، صفحة 31)**

2 – مساعي الحكومة العراقية لاحتواء الأزمة الكردية

2–1– بيان 11 **مارس** 1970 : في الحادي عشر من مارس 1970، صدر البيان الشهير باسم بيان آذار، الذي ذكر فيه مجلس قيادة الثورة العراقي، أنه أجرى اتصالات مع مصطفى بارازاني، وتم تبادل وجهات النظر التي أدت إلى اتفاق الجميع بضرورة قبول ما جاء فيه والعمل على تنفيذها، وعطفا على هذا البيان، أصدرت الحكومة العراقية بيانا آخر جاء فيه ما يلي : "... تحقق اليوم نصر كبير لهذين الشعبين، الذي تضمن السلام والعلاقات الأخوية الودية بين هذين الشعبين ...ولن يكون حل القضية الكردية صلحا مؤقتا فحسب مثلما تم ذلك حتى الآن، إن الحل الحقيقي للقضية الكردية هو حل سياسي مبدئي، الذي سيتم تثبيته في دستور دائم ساري المفعول ..." **(خدو، 2008، صفحة 368)**.

كما بثت إذاعة بغداد بعد نشر نص الاتفاقية في نفس اليوم محتوى برقية مصطفى بارازاني، التي هنأ فيها رئيس الجمهورية العراقية وأعضاء مجلس قيادة الثورة على هذه الخطوة. **(محمود، 1992، صفحة 217)**.

كما شدد مصطفى بارازاني في اجتماع استثنائي عقدته اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني أوائل شهر أفريل، على ضرورة إجراء اتصالات دائمة ومستمرة مع حزب البعث بالقول:"... يتم التعاون بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني على نطاق واسع، إلا

أن رفاهية البلاد وتعزيز قدرتها يتطلبان توحيد جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية واحدة ...يجب أن تشارك فيها جميع القوى الوطنية وهي ضرورية لمصالح البلاد، وذلك لكي يتحمل الجميع المسؤولية ويستطيعون سدّ الطريق أمام خصوم النظام ..." (**خدو، 2008، صفحة 371**)

يعد هذا البيان انجازا ميدانيا مهد الطريق لتجاوز الصراع وإيجاد الحلول الواقعية للنزاع، حيث كان متزنا راعى مصلحة كلا الجانبين، أما ميدانيا فإنه وبعد نصف سنة من إعلانه أقدمت حكومة بغداد على خطوات نذكر منها ما يلي:

-إعلان السلام في المنطقة الشمالية بشكل دائم يختلف عن السلام المؤقت.

-اعتراف حزب البعث بالقومية الكردية كواقع يجب التعامل والتعايش معه، واعتبار حركة الشعب الكردي معبرة عن تطلعاته القومية.

- الإعلان عن حل تنظيم الفرسان، والذي كان أداة في يد السلطة لمواجهة الكرد.

-إدماج الموظفين في وظائفهم.

-سن قانون لحفظ حقوق ضحايا الحركة الكردية.

-تمكين الكرد من الوظائف الحساسة في الدولة.

-تحويل قوات البيشمركة إلى قوات حرس الحدود.

- العمل على إعادة الاعمار والاهتمام بالبنية التحتية للمناطق الكردية وتمكينها من التنمية الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والعلمية. (**زكي، 1991، صفحة 95**).

وكرد فعل على هذه الخطوات رحبت صحيفة التآخي الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني في 12 سبتمبر 1970 بذلك حيث كتبت ما يلي : "...إن حل المشكلة الكردية، قد جرى نتيجة جهود حزبين تقدميين وجميع القوى التقدمية والديمقراطية في البلاد ، واستنادا إلى إيمان مشترك بالمبادئ التقدمية في حق تقرير المصير ...إنه بالرجوع إلى ما تم انجازه في غضون شهور السنة الماضية فمن غير الممكن مقارنته مع ما تم تحقيقه من مكاسب في فترات الهدنة المختلفة مع الحكومات السابقة ... " (**زكي، 1991، صفحة 96**).

لقد تم الاتفاق على التدرج في تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي، والتي حددت بأربع سنوات لتنفيذها، ورغم التزامات الحكومة بما ورد فيها، إلا أنها أخلت بوعودها ، ففي الوقت الذي كان فيه الكرد ينتظرون خطوات تطبيق الحكم الذاتي بادر النظام البعثي إلى محاولة تغيير محافظة

كركوك من حيث هويتها ، بنيتها الديمغرافية ومن ثم تعريبها وذلك بتوطين قبائل عربية بها بعد ان أفرزت نتائج إحصائيات سنة 1957، بأن سكانها كانوا موزعين كالتالي:

55% كرد، 30.8%عرب و14.2 % تركمان ***(Michael. M،PP 17-46)***،كما شجع المواطنين العرب على الاستقرار بها، وذلك بمنح كل عائلة عربية تسكن هناك قطعة أرض مجانا، مع تقديم منحة بقيمة 10000 دينار عراقي لإنجاز منزل عليها، في حين حرموا المواطنين من أصول كردية من إنجاز مساكن جديدة لهم وترميم القديم منها، وطال هذا الإجراء كذلك قرية شيخان في ما بين 15 إلى 22 ماي، وقرى منطقة خانقين في ما بين 24 ماي و28 جوان 1973، كما تم طرد 400 عائلة من عائلات العمال والفنيين الكرد والعاملين في منشآت النفط في كركوك، حيث تم استبدالهم بالعمال العرب.

لقد قامت حكومة البعث بتهجير حوالي 50 ألفا من الكرد الفيليين نحو إيران، والذين كانوا يقيمون في بغداد وفي مناطق الحدود وفي خانقين، وغالبيتهم من البدو الرحل المعدمين، وبعد طردهم صاروا يعيشون في مخيمات على طرفي الحدود العراقية الإيرانية ، خاصة في منطقة عيلام، كما أَتْبَعَتْ ذلك في 26 فيفري 1973 بحملة مداهمات واعتقالات في قرية يوسفان في سنجار، حيث فرضت على الآلاف من الأزيديين الكرد البحث عن ملاجئ في أعالي دينان بالقرب من زاخو، و اعتبر هذا الإجراء التعسفي نوعا من أنواع التهجير القسري، وفي قرية غيرة التابعة لمحافظة كركوك أرغم الكرد على ترك أراضيهم للقبائل العربية، ونفس الشيء طبق في قرية قازان في 7 مارس 1973، وفي 26 مارس في قرية دياناترا الواقعة في سهل عقرة (**محمود، 1992، صفحة 228**)، كما جرت محاولات اغتيال إدريس نجل مصطفى بارازاني، ثم بارازاني نفسه في29 جويلية 1971 (**كمال، موجز تأريخ العراق، 2013، صفحة 114**).

إن هذه المحاولات دلت على نوايا البعث السيئة، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة بين الطرفين، بعد أن تبين للكرد بأنه كان يناور لكسب الوقت فقط، وأنه لم يكشف عن أهدافه الحقيقية تجاههم، وأن هذا الاتفاق بقي حبرا على ورق وأن العلاقات تدهورت إلى مستوى غير مسبوق. (**سهيل، 2015، صفحة 329**)

لم تنه اتفاقية الحكم الذاتي سنة 1970، الحرب مع الحكومة المركزية، بل كانت مجرد تهدئة وجولة من جولات الصراع رغم أنها جسدت بعض مطالبهم، التي اصطدمت بواقع تنفيذها، مما دفع بهم إلى البحث عن تأييد إقليمي ودولي لقضيتهم، وبالتالي العودة إلى الحرب.

لذا استثمروا في المتغيرات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية، وقد صَاحَبَ كل ذلك رغبة كل من إيران والولايات المتحدة في إضعاف العراق وتطويقه في المنطقة والاطاحة بالنظام والتضييق على السوفيات في الخليج، و لن يتأت لهما ذلك إلا بتعفين الوضع في شماله والاستفادة منه من خلال مساعدتهما للكرد ضده.

كان الكرد قد رفضوا تحفظ البعث على مرشحهم كريم حبيب لتولي منصب نائب الرئيس، باعتباره من أصول إيرانية، إضافة إلى عدم التوصل إلى حل مشكل كركوك وتماطل الحكومة في إجراء عملية المسح السكاني وتأجيلها، وكان هدفها من ذلك، هو تعديل التركيبة السكانية في بعض الجهات التي تخدمها، لغرض توطين العنصر العربي فيها حيث خالفت ما جاء في المادة: 14 من اتفاقية الحكم الذاتي، والتي نصت صراحة على إجراء العملية في شهر ديسمبر 1970 في المناطق محل الخلاف، مع العلم بأن الكرد يرفضون رفضا قاطعا نتائج الإحصاء إذا كان في صالح العرب، بل وذهبوا إلى أبعد من ذلك بتلويحهم إلى العودة للقتال مجددا. (**Yildiz، The Kurds in IraqThe past present and Future**، 2004، **الصفحات** 20-21)

لقد استغلوا هذه التحولات وأقدموا على طلب المساعدة الأمريكية، منذ شهر أوت 1971 كما جددوا طلبهم في مارس 1972 بوساطة إيرانية، بعد أن قدم جهاز السافاك طلبا إلى مسؤول الأمن القومي الأمريكي للنظر في إمكانية مساعدتهم عسكريا، لكن الولايات المتحدة تجاهلت مطلبهم، بحجة أنها ستواجه معارضة شديدة من الدول العربية، وهذا من شأنه التأثير على علاقاتها بها، بسبب دعمها لمقاومة غير عربية، كما رأت أن ذلك سيشجعهم على الثورة في إيران وتركيا، وأنه سيضر بعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد سياسة الانفراج الدولي في هذه الفترة، فضلا عن الرفض الداخلي لتدخلاتها في الخارج، خاصة بعد حرب الفيتنام. (**يوسف، 2016، الصفحات 9–11–12**).

لقد استغلت إيران خروج بريطانيا من منطقة الخليج لتمد نفوذها هناك، وذلك بدعم من الولايات المتحدة، بموجب مبدأ نيكسون الذي تم إقراره عام **1969**، والذي نص على ضرورة

دعم الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة لدرء التواجد السوفياتي فيها، وبذلك أصبحت إيران المستفيد الأول من هذا الوضع.

لقد قام العراق بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي لمدة 15 سنة وهذا بعد زيارة الرئيس السوفياتي ألكسي كوسيجين لبغداد في أفريل 1972، وأمام هذه التطورات قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون برفقة وزير خارجيته هنري كيسنجر بزيارة إلى طهران فيما بين 30 – 31 ماي 1972، من أجل إجراء محادثات مع الشاه محمد رضا بهلوي، بخصوص ما جاء في هذه الاتفاقية خاصة مسألة تنامي الخطر السوفياتي، وقد خرج الطرفان بقرار تعزيز قوة إيران في الإقليم، مع إمكانية مساعدة الحركة الكردية ضد نظام البعث، على اعتبار أن إيران تدعمهم وتقوم بمساعدتهم، لقد كانت هذه الزيارة فرصة مواتية لطرح الملف الكردي على طاولة المشاورات بسبب أهميته في سياق تطور الصراع الكردي مع الحكومة المركزية، وذلك من أجل إعطائه دفعة قوية (**يوسف، 2016، صفحة 13**)

إنه ورغم نكوص حكومة بغداد عن تطبيق مخرجات ما جاء في اتفاقية 11 مارس 1970، إلا أنها مثّلتْ خطوة مهمة في تاريخ العلاقة مع الكرد، إذ أقرت ولأول مرة حقوقهم القومية الأساسية، خاصة ما اختص منها بنظام الحكم الذاتي، وقد يكون غياب طرف ثالث ضامن لتطبيق الاتفاقية هو سبب تنصل الحكومة العراقية من التزاماتها، ناهيكم عن عقلية النظام الحاكم الذي لا يعترف بالممارسة الحرة الديمقراطية ، إضافة إلى غموض سياسة حكومة البعث في عدم تحديد مناطق الحكم الذاتي بصورة تتلاءم ووضع الكرد، وهذا بعد تحييد كركوك الغنية بالنفط ومدن أخرى كانت محل خلاف. (**الشمري، 1999، صفحة 32**)

لقد أبدت صحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني (التآخي) ملاحظاتها في مقالها الافتتاحي حول خطوات تنفيذ الاتفاقية والتي لم تكن لترقى في مجملها لتطلعات الكرد ، حيث ذكرت ما يلي :"... إن ما يطالب به الشعب الكردي وباختصار لا يتعدى تطبيق اتفاقية مارس نصا وروحا، والمشاركة القادمة والكاملة في حكم البلاد وتحديدا المنطقة الكردية، وتحقيق الحكم الذاتي في موعده وتطوير المنطقة الكردية على نحو متكافئ مع غيرها من المناطق، وإقامة نظام ديمقراطي يطمئن في ظله الشعب الكردي على أن حقوقه القومية التي حصل عليها لن تكون مجالا للالتفاف عليها ... ولكن تحقيق هذه المطالب لا يمكن فصله عن موضوع وضع حد للمحاولات

الدائرة لتفتيت الحركة الوطنية الكردية وتصفية قيادتها ... إن سيادة القانون في المنطقة الكردية وتقوية وحدة البلاد وتحقيق مركزية السلطة، إنما يمكن الوصول إليها بالتعاون مع هذه القيادة الكردية وليس بمعزل عنها ..." (**زكي، 1991، صفحة 96**)

لقد رأت الحكومة العراقية بأنها استجابت لمعظم ما جاء في بيان 11 مارس 1970 ، حيث أصبحت اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق التي يغلب فيها العنصر الكردي، كما أصبحت تدرس في باقي مناطق العراق باعتبارها لغة ثانية بعد اللغة العربية، مع إشراكهم في الحكم، وأن يكون أحدهم نائبا للرئيس ، ومنحهم حرية تشكيل التنظيمات السياسية المدنية ، تمويل كردستان ، تأمين معاشات ومساعدات أسر القتلى وتعديل الدستور ليضم الجنسية العربية والقومية الكردية. (**الشمري، 1999، صفحة 31**)

2–2 قانون الحكم الذاتي 11 مارس 1974 وموقف الكرد منه : إن جو التفاؤل اصطدم بمعوقات زادت من تعقيد المشكلة وتفاقمها، فبعد أن حدد بيان 11 مارس 1970 مهلة أربع سنوات لتطبيق قانون الحكم الذاتي، ازداد الشرخ أكثر و اتسعت الهوة بين حكومة البعث والحركة الكردية، حيث عقدت أول جلسة مباحثات في 16 جانفي 1974 ، بين ممثلي الجبهة الوطنية العراقية، التي تضم حزب البعث والحزب الشيوعي مع ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد ترأس صدام حسين وفد الجبهة الوطنية العراقية، ونظرا لاختلاف وجهات النظر، امتنع الوفد الكردستاني عن مواصلة الاجتماعات (الله، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية) **أكراد العراق أنموذجا، د.س.ن، صفحة 104**).

في 22 فيفري 1974، أرسل الحزب الديمقراطي الكردستاني من جديد وفدا آخر إلى بغداد بهدف استئناف المفاوضات، لكنه لم يتم استقباله، وفي 3 مارس 1974، استقبل صدام حسين ادريس نجل مصطفى بارازاني، الذي اقترح على الحكومة تأجيل تنفيذ الاتفاقية، لتنفذ في 11مارس 1975 ، غير أن اقتراحه قوبل بالرفض من طرف الحكومة التي أصدرت يوم 11 مارس قانون الحكم الذاتي من طرف واحد ، كما أمهلت مصطفى بارازاني مدة 15 يوما لقبوله ، لكن هذا الأخير رفض ذلك، بعدها أعلن راديو الكرد استمرار الكفاح المسلح حتى تحقيق الاستقلال، (**صالح، السنة الجامعية: 1438هـ – 2017 م، الصفحات 97–98**) وبذلك تجددت الحرب وقررت حكومة بغداد القضاء على الحركة الكردية .

يذكر بأن اللجنة العليا للجبهة الوطنية العراقية ، التي تكونت من حزب البعث والحزب الشيوعي أعدت مشروعا ، تضمن الحكم الذاتي في إقليم كردستان ، وقد كان هذا المشروع في الأصل ورقة عمل تقدم بها الحزب، وتمت مناقشتها وإثرائها في اجتماعات عامة حضرتها شخصيات مستقلة من الكرد ، العرب والأقليات الأخرى ، حيث رفعت إلى اللجنة العليا للجبهة و تم التوافق عليها في صيغتها النهائية ، بعدها جرى تسليمها إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني لدراستها وإبداء رأيه فيها ، وقد دارت المناقشات بين الحزب وأعضاء هذه اللجنة حول مشروع الحكم الذاتي، لكنه رفض الانضواء تحتها، وفي مقابل ذلك وضع تصوره ووجهة نظره حول الحكم الذاتي في 9 مارس 1973، لكن صدام حسين رد على الأمين العام المساعد للحزب أثناء الاجتماع لمناقشته مسودة المشروع، الذي دعت إليه قيادته القطرية يوم 18 أكتوبر من نفس العام بالقول: "...وكما هو معلوم لكم أن الإخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني سبق أن قدموا مشروعا، ولكننا لم نناقش ذلك المشروع لأنه- كما نراه- بعيد عن مفهوم الحكم الذاتي ..." **(زكي، 1991، صفحة 5)**، وقد أشَّر كلامه على تصاعد حدة التوتر بينهما.

إن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني رأت في اجتماعات الحكومة لمناقشة المشروع، تمييع للموضوع، وبالتالي فهو مشروع أحادي الجانب من طرفها لا يراعى انشغالاتها، في حين رأت حكومة بغداد بأنها لم تُخل بالتزاماتها، التي أعلنتها في بيان 11 مارس 1970، خاصة ما تعلق بمسألة إعادة إدماج المفصولين وتعميم استعمال اللغة الكردية ومعاشات عائلات الذين قضوا في المعارك ومرتبات المسرحين وإقامة الوحدات الإدارية وإدماج 6000 كردي ضمن حرس الحدود، ومنح حوالي 6000 من البيشمركة مرتبات حتى إيجاد عمل قار لهم، كما ذكر الجانب الحكومي بأن الكرد لم يقدموا ولا مرشحا واحدا لهم، ليكون أحد نواب رئيس الجمهورية تنفيذا لنص المادة : 12 من البيان، كما أن المادة : 15 والتي نصت على مساهمتهم في السلطة التشريعية (المجلس الوطني العراقي) لم يتم تنفيذها و ذلك بسبب الظروف التي تمر بها منطقة كردستان، وأنهم لم يلتزموا بغلق الحدود مع إيران والتمكين لسلطة الدولة على طرفيها. **(زكي، 1991، صفحة 100)**

لقد تحججت السلطات العراقية بأنها تواجه التزاما ثوريا، وهو تنفيذ خطة الحكم الذاتي في مدة أربع سنوات، وأن كردستان حسب وجهة نظرها، أصبحت ملاذا للفارين من سلطة العدالة والعناصر المعادية للنظام ، وهذا ما رأت فيه عدم وجود نوايا جدية من قبل الكرد في

تنفيذ التزاماتهم وأن قيادتهم تبنت كل خصوم النظام والمتآمرين عليه ، مع استمرار فتح الحدود، وهذا ما يتناقض مع روح الاتفاق.

إن ما زاد من تأزيم الوضع هو صدور هذا القانون من طرف واحد، خاصة وأنه شمل محافظات أربيل، السليمانية ودهوك فقط، والتي حصرت في مساحة قدرت بـ: 37 ألف كيلومتر مربع، والتي تمثل نسبة 53 % من مساحة كردستان العراق، كما أقدم الرئيس أحمد حسن البكر على تعيين أعضاء المجلس التشريعي والتنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي ليصبح 60 من بين 80 عضوا بالمجلس التشريعي ممن هم موالون للحكومة المركزية والمنشقين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، بل و ذهب إلى أبعد من ذلك حين حدد صلاحياته، التي انحصرت في الخدمات البلدية وتنفيذ سياسة الحكومة المركزية ، واحتكارها للسلطات الأمنية والسياسية لدى أجهزتها، كما لم يتم تحديد النسبة المعلومة من واردات النفط لكردستان وتم إلغاء وزارة شؤون الشمال، وبذلك تم الإجهاز على اتفاقية 11 مارس 1970 بشكل نهائي. (**الشمري، 1999، صفحة 32**)

كخطوة استباقية صرح مصطفى بارازاني، بأنه سوف لن يكون مستعدا للاعتراف بنتائج الإحصاء حول كركوك، إذا صبت في غير صالح الكرد وذلك بالقول:"...إن كركوك جزء من كردستان، وإذا ظهر في الإحصاء أن أكثرية سكانها ليسوا من الكرد ، فأنا لا أعترف بذلك ، ولن أتحمل أمام الكرد مسؤولية التخلي عن كركوك ، وربما يحدث ذلك بعد موتي ...". (**زكي، 1991، صفحة 101**)

إن هذا التصريح يتعارض مع رؤية حكومة البعث التي ارتكزت في عملية الاحصاء على النقاط التالية وهي:

-إجراء إحصاء عام .

– اعتماد إحصاء عام 1957 ، لتحديد الطبيعة القومية لهذه المناطق ، بحكم أن هذا الاحصاء تم قبل تفاقم المشكلة .

– إقامة إدارة مختلطة من القوميات المتواجدة بها شريطة أن تكون تابعة للحكومة المركزية . (*Yildiz، The Kurds in IraqThe past present and Future، 2004*، **الصفحات** *20-21*)

لقد ادّعى البعثيون بأنهم قاموا بتنفيذ 35 فقرة من نص اتفاقية الحكم الذاتي، خاصة الفقرات المتعلقة بالدستور، وحمَّلُوا الكرد مسؤولية قيامهم بالكثير من الخروقات، مثل تعاونهم مع دول أجنبية خاصة إيران، الذي اعتبروه مساسا بالسيادة الوطنية العراقية، وأنه من الضروري قطع صلاتهم بالجانب الإيراني، خلصت حكومة البعث إلى أن هذا الواقع الجديد على الأرض لا يوشى بحسن نوايا الكرد في إقامة الحكم الذاتي، بل إن هدفهم النهائي هو الاستقلال (**إم، 2012 ، الصفحات 36–37**) ، لكن القيادة الكردية رأت بأنها ورغم مماطلة حكومة البعث في تطبيق ما جاء في الاتفاقية، إلا أنها بقيت متمسكة ببنودها، يتضح ذلك من خلال المذكرة التي رفعتها إلى الحكومة العراقية، تنبه فيها من تصرفاتها ومواقفها التي لا تتلاءم مع الاتفاقية، وعموما فإنها رأت في إجراءات الحكومة مصادرة لحقها واحتيال على الحكم الذاتي الحقيقي. (**يوسف، 2016، الصفحات 20–21**)

لقد أصر البعثيون على تطبيق قانون الحكم الذاتي بالطريقة التي يرونها مناسبة، في حين رفض الكرد الحلول البعثية، وبذلك اشتعل الصراع من جديد حيث قادت حكومة بغداد ضدهم حرب إبادة مستقدمة تعزيزات عسكرية قدرت بحوالي 250 ألف جندي بكامل تجهيزاتهم العسكرية البرية والجوية، كما استخدمت الطائرات، الدبابات، الصواريخ، و جرى تدمير مئات القرى وتشريد مئات الآلاف من أبناء الشعب الكردي، ومعهم عشرات الآلاف من الضحايا، كما لجأ الكثير من السكان إلى إيران وألقي القبض على العديد منهم حيث تعرضوا للتعذيب والإعدام، وأمام هذا الوضع المأساوي، اضطرت القيادة الكردية إلى طلب الدعم اللوجيستي ومعه المادي من إيران التي زودتها بمختلف الأسلحة، المعدات والتموين، كما جرى علاج الجرحى من قوات البيشمركة في المشافي الإيرانية. (**شريف، د.ت، ص123**)

لقد ساعد الدعم الإيراني لهم في إلحاق خسائر جسيمة بالجانب الحكومي، حيث تشير بعض التقارير إلى أن عدد مقاتليهم وصل إلى حوالي 50 ألفا ، نجحوا في تحقيق إنجازات عسكرية كبيرة، وهذا ما اعترف به الرئيس العراقي نفسه ، و أصبح الكرد قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الانتصار وحسم المعركة لصالحهم.

3– اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975 وتداعياتها على القضية الكردية حتى سنة 1979

3 – 1: اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975: مع تولى حزب البعث السلطة ادخل العراق في أزمة حدودية مع إيران في شهر فيفري 1969، مما دفع بالشاه محمد رضا بهلوي إلى إلغاء معاهدة الحدود بين البلدين الموقعة في 04 جويلية 1937 وذلك في 19 أفريل 1969، حيث أخضعت إيران الشاطئ الشرقي لشط العرب لسيادتها ، وبالتالي تغيير ما أقرته الاتفاقية فيما يخص قواعد الملاحة فيه، مما أدى إلى استنفار جيشي البلدين وحدوث مناوشات على جانبي الحدود. (**شريف، د.ت، ص123**)

لقد رد العراق على هذا التصعيد الإيراني، بتقديم مذكرة خطية إلى الأمم المتحدة يوم 12 فيفري 1974، للنظر في مسألة التوتر معها، حيث أحيلت الشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر في الثامن والعشرين من نفس الشهر توصية بموجب القرار رقم: 348، طلب من خلالها الأمين العام للأمم المتحدة بمتابعة موضوع النزاع، مع إيفاد ممثل شخصي له لزيارة المنطقة، وأن يرفع تقريرا مفصلا عن الموضوع، وفعلا زار ممثله الشخصي كلا من بغداد وطهران، واستمع إلى وجهات نظر الطرفين، حيث رفع تقريره إلى الأمين العام في 16 ماي 1974، والذي التزم من خلاله الطرفان بما يلي:

– وقف إطلاق النار وذلك تنفيذا لقرار مجلس الأمن في 7 مارس 1974.

– سحب قوات البلدين العسكرية على الحدود وتهيئة الأجواء لبدء مفاوضات جادة، مع الامتناع عن القيام بأعمال عدائية ، وقد جرت لهذا الغرض مفاوضات تمهيدية بإسطنبول فيما بين 13 – 18 أوت 1974.(*Reza*، *Le Rapprochement Irano – Irakien et ses conséquences*، 2012، *pp. 283-284*).

في ظل هذه الأجواء قادت قوات البيشمركة هجومات أخلطت حسابات الحكومة العراقية، وأربكت قواتها، واستنزفت قدراتها العسكرية وزعزعت نظامها السياسي، لذا لجأ البعث إلى البحث عن تسوية مع إيران على حساب الكرد، وهذا ما تم فعلا بعد أن طلب نائب الرئيس العراقي صدام حسين في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالرباط في الفترة الممتدة فيما بين 26 – 28 نوفمبر 1974 وساطة أطراف إقليمية عربية، خاصة بعد ما طرحت مسألة العلاقات العراقية الإيرانية، ولهذا الغرض كُلِّفَ الملك الأردني حسين بقيادة هذه الوساطة، كما نشطت في نفس

الاتجاه الوساطة المصرية. وفي 17 جانفي 1975، اجتمع الوفدان العراقي والإيراني في إسطنبول، وفي سؤال لأحد الصحفيين وجهه لوزير الخارجية الإيراني فيما إذا كان الاتفاق مع العراق يكون على حساب الكرد؟ أجابه بالنفي، ثم استدرك قائلا: إذا اتفق طرفان من ثلاثة أطراف على نزاع، فسيتضرر الطرف الثالث بالتأكيد. (**د.م، (د.ت)، صفحة 87**).

كرد فعل على هذه التطورات والتصريحات سارعت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى عقد اجتماع في الشهر نفسه عام 1975، لمناقشة فحوى اللقاء الذي جرى بين وزيري الخارجية لكلا البلدين، حيث فهم منه، بأنهما قد يتوصلا إلى تسوية على حساب القضية الكردية، وقد لمَّح مصطفى بارزاني إلى ذلك في هذا الاجتماع بما يلي: " ... إن الموضوع لا يتعلق بإيران وحدها، بل أن هناك طرف أكبر منها يشارك في هذا الموضوع أيضا... " (**المصور، حماية الاكراد، د.ت، صفحة 511**)، وفي سياق متصل عرض الرئيس المصري محمد أنور السادات على شاه إيران الذي زار كلا من الأردن ومصر في الفترة الممتدة فيما بين 6 إلى 12 جانفي 1975، بحث قضية حل الخلافات مع العراق، في مقابل ذلك توجه أحد قيادي الحركة الكردية إلى القاهرة، من أجل معرفة مآلات الوساطة المصرية، حيث أكد السادات للوفد الكردي ما يلي: " ... إن الشاه رجل نبيل وشريف وموقفه من قضيتكم نبيل وشريف... وأنها ليست معروضة للمساومة في المفاوضات، وأن الشاه مصر على ذلك، وإنني من جانبي أريد تطمين حقوقكم في هذه الوساطة التي باشرنا بها فعلا ...". (**د.م، (د.ت)، صفحة 87**)

إن بوادر صياغة اتفاق عراقي إيراني على حسابهم، باتت واضحة، ويمكن استخلاصها من الرسالة التي وجهها شاه إيران إلى وزير الخارجية الأمريكي والتي جاء فيها ما يلي: " ... بالنسبة إلى الكرد، فقد حصلت على وعدين من صدام: الأول، أن أمام بارزاني أسبوع واحد لتقرير إن كان سيبقى في العراق، أو الانسحاب إلى إيران من دون إسالة دماء، حيث سيجد ملجأ وحياة لائقة، والثاني: أن القوات الأمنية من البلدين ستعملان مع بعضهما وتزودان بعضهما بمعلومات عن الكرد حول أي منهم الجيد وأيهم السيئ (الشيوعيون)، وهذا من شأنه منع تأسيس جماعة كردية شيوعية في مناطق بارزاني...". (**الشمري، 1999، الصفحات 23–24**)

تشير بعض المصادر إلى أن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر قام بزيارة سرية إلى بغداد، استمرت لمدة 24 ساعة، التقى فيها بقادة البعث، حيث تم وضع أسس اتفاقية الجزائر وذلك في

أواخر شهر فيفري 1975، لذا يذهب البعض إلى اعتبار إن الاتفاقية طبخت في واشنطن قبل أن تنضج في الجزائر، وأنها جزء من المخطط الأمريكي في المنطقة.

في سبيل القضاء على الثورة الكردية، سلك نظام البعث كل السبل لتحقيق هدفه، ولو تطلب الأمر التضحية بجزء من أراضي العراق وسيادته، لذا طلب نائب الرئيس العراقي صدام حسين، أثناء انعقاد قمة الأوبك بالجزائر من الرئيس الجزائري هواري بومدين، التوسط بينه وبين الشاه، بهدف إجهاض الثورة الكردية، لذا استجاب لطلبه ، حيث عقدت لهذا الغرض عدة لقاءات كان أخرها اللقاء الثالث والذي انعقد يوم 5 مارس، وكان الأطول والأكثر إيجابية، حيث استمرت فيه المحادثات من ليلة الأربعاء 5 مارس على الساعة العاشرة والنصف حتى الخميس 6 مارس على الساعة الرابعة والنصف صباحا، والذي خلص إلى تنازل صدام حسين عن العديد من القضايا العالقة، خاصة المرتبطة بشط العرب، مقابل رفع إيران يدها عن مساعدة ودعم الثورة الكردية وغلق الحدود الإيرانية في وجهها (Reza، *Le Rapprochement Irano – Irakien et ses conséquences*، 2012، *p. 284*)

وأثناء جلسة اختتام قمة الأوبك، صرح الرئيس هواري بومدين:" يشرفني أن أعلن لكم على أن اتفاقا شاملا تم التوصل إليه مساء الأمس، الذي وضع حدا للتوتر الذي كان قائما بين بلدين شقيقين إيران والعراق". (Reza، *Le Rapprochement Irano – Irakien et ses conséquences*، 2012 ، *p. 284*)

لقد اتصل شاه إيران قبل يوم من توقيع اتفاقية الجزائر بالجنرال نعمة الله ناصري رئيس جهاز السافاك، أي يوم 5 مارس 1975، يطلب منه إخطار مصطفى بارزاني، بأن إيران مقبلة على وقف دعمها للكرد، وهذا ما حصل فعلا بعد زيارة بارزاني إلى طهران، حيث أخبره نعمة الله ناصري بالتالي:

1- أن الحدود قد أغلقت أمام أي حركة.

2- أن على الكرد عدم توقع أي مساعدة من إيران.

3- على بارزاني أن يجد تسوية مع العراق بأي شرط يريد.

4- أنّ وحدات البيشمركة سوف يسمح لها باللجوء إلى إيران فقط بمجموعات صغيرة، إذا سلمت أسلحتها للجيش الإيراني.

لقد تلا ذلك توقيع الطرفان لنصوص اتفاقية الجزائر بين الحكومتين الإيرانية والعراقية، حيث احتوت على: نص اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975، معاهدة الحدود العراقية – الإيرانية 13 جوان 1975 ونصوص الرسائل المتبادلة بين وزيري الخارجية لكلا البلدين، وهذا هو نص اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975:

" تطبيقا لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

1- إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914.

2- تحديد حدودهما البرية حسب خط " التالوك" (وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر).

3- بناء على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

4- اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار، ويعلن الطرفان رسميا أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي. (Reza، *Le Rapprochement Irano – Irakien et ses conséquences*، 2012، *pp. 284-285*)

لقد نصت معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار الموقعة في 13 جوان 1975، في مادتها الثالثة على أنه:" ... بناء على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت...". (محمود، 1992، صفحة 237)

3 – 2 – تداعياتها على القضية الكردية حتى عام 1979:

بعد توقيع الاتفاقية مباشرة، قامت إيران بخطوة أولى وهي سحب قواتها المدفعية والصاروخية المساعدة للكرد، وأوقفت الدعم المباشر لهم بشكل عاجل، وفي مقابل ذلك شن الجيش العراقي هجومات عنيفة على المواقع الكردية في 19 مارس 1975، و بدأت المقاومة الكردية في التراجع، حيث استسلمت معظم قوات البيشمركة، فيما رفض آخرون إلقاء السلاح، وفي 22 مارس 1975، أعلن مصطفى بارزاني انتهاء العمليات القتالية، بعد تهديدات وصلته من حكومة الشاه، نلمس ذلك من خلال حديثه الذي ورد فيه ما يلي:"... نحن اليوم وحيدون دون أصدقاء، ولم يعد الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدات، وننتظر أياما سوداء..."، وهكذا عبرت القيادة الكردية الحدود نحو إيران، ومعها حوالي 100 ألف مقاتل مع عائلاتهم ، ليلتحقوا بحوالي 100 ألف لاجئ آخرين، في الوقت الذي نفت فيه القوات العراقية الآلاف منهم نحو المناطق الصحراوية والجنوبية للعراق وأغلقت الحدود، وجمعت الكثير منهم في تجمعات سكانية، وهدمت القرى على الشريط الحدودي مع إيران وتركيا، وكل القرى المحيطة بكركوك، وزج بالآلاف منهم في السجون وأعدم البعض الآخر.

بات واضحا أن إيران تخلت عن الكرد الذين كانوا يحلمون بإقامة دولتهم المستقلة، من جهته قرر مجلس قيادة الثورة ببغداد في 31 مارس تمديد مهلة استسلام الوحدات القتالية الكردية، كما أعلن الرئيس العراقي في 3 أفريل 1975 انتهاء ما أسماه بالتمرد الكردي، مثمنا جهود إيران وتعاونها مع الجانب العراقي، وفي 5 ماي أقيم حفل عسكري ببغداد احتفاء بالانتصار على الحركة الكردية . (محمود، 1992، صفحة 238)

لقد وجه الكرد رسالة إلى الـ: سي، آي، آي بتاريخ 10 مارس 1975، والتي صدرت من مقر الحركة الكردية الرئيسة يطلبون منها عدم التخلي عن قضيتهم، في الوقت الذي كان فيه مصطفى بارزاني متواجدا في طهران، وقد جاء في مضمونها ما يلي:"... يسود الخوف والقلق والارتباك في صفوف شعبنا والقوات المسلحة، إن مصير شعبنا لم يكن في يوم من الأيام مهددا بمثل هذه المخاطر التي يواجهها الآن...، لا يوجد تعليل لكل ما يجري الآن... نحن نناشدكم والحكومة الأمريكية للتدخل بموجب الوعد المقطوع بتقديم المساعدة إلينا، لإنقاذ حياة زعيم المقاومة الكردية

وأن تصونوا شرف عوائلنا وأن توجدوا حلا مشرفا للمشكلة...". (**المصور، حماية الاكراد، د.ت، صفحة 509**)

لقد سلم مصطفى بارزاني في اليوم نفسه رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر جاء فيها ما يلي: "... صاحب المعالي، لما كنا نؤمن دوما بحل الخلافات بالطرق السلمية، بما في ذلك تلك التي بين حليفكم وعدوه، فإننا سعداء بمرأى توصل البلدين إلى اتفاق محدد. إن التأثير الفوري والجانبي لهذا الاتفاق يكمن في إبادة شعبنا الأعزل الذي لا نصير له، بشكل لم يسبق له مثيل، لأن حليفكم سيغلق حدوده ويوقف مساعداته لنا كليا، في الوقت الذي يقوم فيه عدوه بأوسع هجوم عسكري له، والذي مازال يتواصل حتى الآن على مواقعنا. إن حركتنا وشعبنا سيبادان بطريقة لا تصدق، في الوقت الذي يسكت فيه الجميع عما يرتكب بحقنا، نحن نعتقد يا صاحب السعادة، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لها مسؤولية أخلاقية وسياسية تجاه شعبنا وبالنظر إلى هذه الأوضاع، أرجو من سعادتكم، اتخاذ ما يلي من الإجراءات وذلك بأسرع وقت:

1- وقف الهجوم وفتح الطريق للتباحث بيننا، لغرض التوصل إلى حل بالنسبة لشعبنا، والذي من شأنه على الأقل أن يصون كرامتنا.

2- استغلوا كل الإمكانيات للتأثير على حليفكم، لغرض مساندة شعبنا في هذه اللحظة التاريخية المأساوية على الأقل عن طريق إبقاء فرصة البقاء على الحياة لشعبنا وجيشنا، لغرض مواصلة حرب العصابات حسب طاقاتنا، حتى يتسنى لنا حل قضيتنا في إطار اتفاقية شاملة. سيادة وزير الخارجية، نحن قلقون وننتظر جوابكم لبيان موقفكم بسرعة، إننا على اطمئنان بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تبقى ساكنة بدون حراك في هذه الظروف الحرجة". (**المصور، حماية الاكراد، د.ت، صفحة 510**)

لقد كان الرد الأمريكي مخيبا لتطلعات الكرد، حيث أن الإدارة الأمريكية لم تكلف نفسها عناء الرد على الرسالة، ولا حتى الوقوف إلى جانب معاناة اللاجئين في إيران، وهذا ما أعلنه هنري كيسنجر في شهر مارس، أمام لجنة أو مجلس الأربعين(مجموعة ممثلي عدة وزارات أمريكية) بالقول:"... إننا سنتخلى عن الكرد لنتيح للعراق مجال الانصراف لمواجهة سوريا...". (**يوسف، 2016، صفحة 25**)

إن المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي وصف مؤامرات ومناورات الجانب الأمريكي تجاهم بالقول: "... أينما تحدث قلاقل، عنف، شقاء ومآسي، يتوقع الجزء المتبقي من العالم بسرعة بأن يكون لـ: سي، آي، آي، ضلع في اللعبة...". (**المصور، حماية الاكراد، د.ت، صفحة 507**)

لقد سلك البعث سلوكا متصلبا تجاهم حتى لا تنشط حركتهم المسلحة مجددا تمثل فيما يلي:

– تغيير التركيب القومي للسكان في كردستان العراق، ولأجل ذلك قام بتهجير أكبر عدد ممكن من السكان إلى المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد.

– إنشاء حزام عربي في الشريط الحدودي مع تركيا وإيران.

– حرمان حركتهم من طليعتها من الديمقراطيين والشيوعيين بواسطة الاعتقالات، الطرد والترهيب.

– تحسين العلاقات مع حلفاء العراق السابقين من حلف بغداد(إيران وتركيا) والتعاون معهم في مواجهة ما سمي بالخطر الكردي.

إن البعثيين طبقوا سياسة جد متشددة تجاه الكرد فاقت ما مارسته حكومة بغداد سنة 1963 ضدهم، منها تهجير أكثر من 700ألف من مساكنهم، مع إقامة مجمعات سكانية للمبعدين منهم، يكونون تحت حراسة عسكرية، وقد عانى المهجرون من صعوبة العيش وظروفه القاسية، كما منعوا من التواصل الأسري ولم يسمح لهم بمغادرة هذه المعسكرات التي كان يتم قمعهم فيها، كما أقيم على طول الحدود الإيرانية التركية حزام أمني مراقب عسكريا ومزروع بملايين الألغام المضادة للأفراد، كي يتم منع عودة السكان من جديد والحيلولة دون تجدد المقاومة خاصة في المناطق ذات التضاريس المعقدة (*Anfal compaign; Ginocide or politicide- The Al ،Abid*) ؟ ، صفحة 27)، وإلى غاية سنة 1978، تم إجلاء سكان أكثر من 1222 قرية في محافظات ديالي، السليمانية، أربيل، كركوك، دهوك والموصل كما أحرقت الكثير منها وفيها من أزيلت تماما بواسطة الجرافات والدبابات، كما أغلقت المدارس الكردية وعوضت بالمدارس العربية واستبدلت الكتب المدرسية المكتوبة باللغة الكردية باللغة العربية، وأطلقت الأسماء العربية على أغلب المدارس، الجمعيات التعاونية، الفنادق والمطاعم.

لقد أقدمت حكومة البعث سنة 1978 على غلق أكاديمية العلوم الكردية، مع تطهير كلي لهيئات الحكم الذاتي وهياكله، بعد عزل كل الشخصيات الكردية المهمة فيها وأحلَّتْ محلها الشخصيات المتعاونة معها ، وأخضعت بعض مناطقهم إلى سلطة بعض المحافظات العربية في العراق، كما أجبر

عشرات الآلاف من المواطنين الكرد على الانضواء تحت لواء حزب البعث، ووصل الحد بالحكومة إلى تجنيدهم كمخبرين للأجهزة الأمنية التابعة لها. (**خدو، 2008، الصفحات 383–385**)

إن حكومة البعث سعت إلى التقارب مع تركيا في محاولة منها لتشديد الخناق عليهم، نلمس ذلك من خلال ما نشرته صحيفة ميللت التركية الصادرة في 25 أوت 1978، والتي عبرت عن الطابع المعادي للكرد بعد زيارة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر إلى تركيا سنة 1978، حيث نشرت ما ورد في المادة الرابعة من الاتفاقية التي تتعلق بمساعي الدولتين في الصراع ضدهم ، ثم أعقبت ذلك زيارة قائد الأركان العامة للجيش التركي إلى بغداد لتنسيق العمل المشترك لإجهاض الحركة الكردية.

عوَّل الكرد كثيرا على العمل المسلح، لذا استؤنفت المقاومة العسكرية ضد القوات الحكومية من جديد في شهر ماي 1976، متخذة شكل حرب العصابات، خاصة في المناطق الجبلية ذات المسالك الوعرة كالعمادية، زاخو ودهوك، كما شملت هجوماتهم قوى الأمن في المدن، وقد قادت هذه المواجهات أحزاب وتنظيمات كردية سرية عديدة. إن القوات الكردية كانت تملك حوالي 70 ألف مقاتل منتظم و35 ألف مقاتل احتياطي خلف خطوط القتال، كما كانت تحوز على 15 مليون طلقة، 5 آلاف قذيفة خاصة بمدافع الهاون مع ميزانية مالية قدرت بـ 45 مليون دينار حيث فرضت سيطرتها على حوالي 40 ألف كم2 داخل كردستان الجنوبية بالإضافة إلى توفرها على مواد غذائية تكفي لمدة ستة أشهر.

نجح الكرد في تحرير بعض المناطق خاصة على طول الحدود العراقية التركية الإيرانية، و حتى داخل الأراضي العراقية نفسها، ومن بين الذين قادوا المقاومة مسعود نجل مصطفى بارزاني، وجلال الدين طالباني الذي تزعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، الذي تأسس في 1 جوان 1975 (**ماريانا خ.، 2012، صفحة 129**)، والذي حقق بدوره انتصارات نوعية عسكرية وسياسية داخليا وخارجيا، حتى سقوط نظام الشاه في شهر فيفري عام 1979. وبذلك شكلت انتفاضتهم على نظام البعث تحديا كبيرا، بسبب تعاظم نشاطهم ضده.

بعد وقف دعم إيران وتنكرها لهم، توجه مصطفى بارزاني إلى منطقة كرج القريبة من طهران في 30 مارس1975 وبعد تدهور حالته الصحية في جوان 1975 رحل نحو الولايات المتحدة، حيث أقام بولاية فرجينيا، ومنع من النشاط السياسي، إلا أنه ورغم ذلك كان يحرر خطاباته إلى المسئولين

الأمريكيين خاصة الرئيس جيمي كارتر، وبسبب المرض خضع للعلاج من سرطان الرئة الذي كان سببا في وفاته في شهر مارس سنة 1979، ونقل جثمانه إلى أوشنافيا بكردستان إيران.

إن مصطفى بارزاني يعتبر من بين أهم القادة العسكريين، حيث قضى كل حياته في الدفاع عن القضية الكردية بالطرق الدبلوماسية والعسكرية، توفي زعيما وطنيا وقوميا، وأصبح رصيده النضالي مدعاة فخر، عزز وبقوة تبلور الوعي القومي لدى الشعب الكردي". (إم، **2012** ، **الصفحات 38–39**)

خاتمة:

عموما فانه يمكن القول بان القضية الكردية :

– أثبتت بوضوح، مدى تجذرها وتعقيدها، حيث نالت الأحقية في المطالبة والمغالبة السياسية والمقاومة المسلحة، بعد أن وقفت المواثيق الدولية إلى جانب حقوقها القومية.

– نظرت حكومة البعث إلى مسألة الحكم الذاتي على أنها مسألة شكلية، ولم تكن لتعترف في مضمونها بمبدأ الحريات الديمقراطية خارج إطار القومية العربية، رغم أن القضية القومية الكردية كانت مفصلية لاستقرار العراق السياسي الداخلي.

– إن قانون 11 مارس 1970، جاء بعد تضحيات جسام قدمها الشعب الكردي، وهذا بعد نضال طويل ميزه العنف،وذلك بعد عقود مضت، ولم تأت هبة من نظام الحكم .

– لقد مثلت هذه الاتفاقية بحد ذاتها نصرا سياسيا لافتا، كما حققت تلاحما جماهيريا كرديا كبيرا، نالت بموجبه احتراما دوليا.

– إن الممارسات الميدانية لحزب البعث بإعلانه الشكلي للحكم الذاتي في كردستان العراق في 11 مارس 1974، كان يتناسب مع حساباته الرسمية، وأن إجراءاته لم تكن كافية لتسوية الأزمة التي لم تحل إلا جزئيا، وأن هذا الاعتراف لم يجد طريقه نحو التجسيد الميداني عل الأقل في شكل حكم ذاتي فعلي في إطار دولة مركزية.

– إن مسار الأحداث السياسية أثبت فيما بين 1968 – 1975 بأن اتفاقية الجزائر يوم 6 مارس 1975،جاءت محصلة لتفاهمات سابقة بين إيران والعراق، على اعتبار أنها نوقشت في جولات ولقاءات سابقة، كما أن حكومة البعث لم تهتم بمسألة تنازلها عن جزء من سيادة العراق، بقدر اهتمامها بالقضاء على الحركة الكردية واجتثاثها وتصفيتها.

لقد توصلنا من خلال هدا البحث إلى جملة من النتائج يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

– لقد أثبتت الأحداث بأن بعض القيادات الكردية كانت تفتقر إلى قراءة في تشابك العلاقات الدولية مع تصدع في الجبهة الداخلية وتضارب المصالح والانقسام السياسي بين زعاماتها، مع قصر نظر بعضها من خلال عدم إدراكها لخطورة تمييع أي صراع عندما يتم تدويله، بحيث يفقد أصحابه السيطرة عليه .

– إن ما يجب أن تعرفه الحركة الثورية الكردية أنه ليس بالإمكان مد يديها إلى أنظمة متواطئة أو إلى أنظمة تحتل جزءا من أراضيها ولا تعترف بحقوقها المشروعة، كما لا يمكنها أيضا مد يديها إلى القوى الاستعمارية الامبريالية، التي تعادي حركات الشعوب في سبيل تحررها.

–كان لزاما عليها أن تعول على قدراتها الذاتية، كي تستمر وتتصاعد، لتلحق بركب الشعوب المتعطشة للحرية والاستقلال، رغم صعوبة الكفاح وطول فترته وفاتورته الباهظة الثمن.

وعليه نقترح التالي :

- على الأحزاب السياسية الكردية التخلي عن العنف المسلح كأسلوب لنيل حقوق الشعب الكردي.
- ضرورة تحسين الكرد لعلاقاتهم مع دول الجوار خاصة تركيا وإيران.
- عدم الارتماء كليا في أحضان القوى الأجنبية الكبرى، التي تبين بأنها لا تهتم بالقضية الكردية في بعدها الإنساني وإنما تستغلها لأجل تحقيق مصالحها و الإبقاء على التوتر وعدم الاستقرار.

وهكذا فإن حلم الدولة الكردية المستقلة، يبقى يراوح مكانه في مخيال الشعب الكردي، الذي ما يزال يناضل لأجل تحقيقه.

المراجع

أ–الكتب

- الحمداني حامد شريف. (د.ت). *لمحات من تاريخ حركات التحرر الكردية في العراق*. د.م: د.ن.
- الشمري جاسم. (2017). *الكرد والنظام التوافقي في العراق* (المجلد 1). (منشورات المعهد المصري، المحرر) العراق، العراق: منشورات المعهد المصري.

- بارزاني عبد المصور. (د.ت). *حماية الاكراد*. د.ب: د.د.ن.
- تقي عبد الله محمد. (2012). *نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية* . العراق: مركز الابحاث العلمية والدراسات الكوردية.
- خارودي داكى ماريانا. (2012). *الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945* . العراق: دار أراس للطباعة والنشر.
- د.م. ((د.ت)). *طريق الحركة التحريرية الكردية، المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني* . العراق: (د.د.ن).
- دشتي إبراهيم، حمدات الشمري. (1999). *المسألة الكردية نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها السياسية*. مجلس الأمة دولة، الكويت: دار البحوث والدراسات.
- ديب كمال. (2013). *موجز تأريخ العراق*. بيروت : دار الفارابي.
- طقوش محمد سهيل. (2015). *تاريخ العراق الحديث والمعاصر*. بيروت: ، دار النفائس.
- عيسى حامد محمود. (1992). *المشكلة الكردية في الشرق الأوسط*. القاهرة: مكتبة مدبولى.
- غينتر مايكل إم. (2012). *كورد العراق آلام وآمال*. أربيل: ترجمة : عبد السلام النقشبندي، دار أراس للطباعة والنشر.
- قدوره عماد يوسف. (2016). *: التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق دراسة حالة(1972–1975)* . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محوي شاكرو خدو. (2008). *المسألة الكردية في العراق المعاصر*. العراق: مطبعة خاني دهوك.
- نبيل زكي. (1991). *الأكراد الأساطير والثورات والحروب* (الإصدار 1، المجلد 1). (نبيل زكي، المحرر، و د.م، المترجمون) العراق، العراق، العراق: مطبوعات كتاب اليوم.

ب- الرسائل والاطروحات

- العساف فايز عبد الله. (د.ي د.ت، د.س.ن). الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية) أكراد العراق أنموذجا. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية*. العراق، العراق، العراق: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- عباس الحسناوي علي صالح. (السنة الجامعية: 1438هـ – 2017 م). *التطورات السياسية الداخلية في العراق* 1973 – 1979، *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر*. العراق: قسم التاريخ، جامعة كربلاء

الاجنبية:

- Adeed Dawisha .(2009) .*Iraq Aplitical History From Independence to occupation* .U. S . A: princeton university press, New jersy.
- Djalili Mohamed Reza .(2012) .*Le Rapprochement Irano – Irakien et ses conséquences* . u.s.a: creative commons.
- Gunter. 17- Michael M ، .(د.ت) .*palgrave Macmillan* .U.S.A :New York.
- Istebrak khalid Abid .(بلا تاريخ) .*The Al- Anfal compaign; Ginocide or politicide* . ؟Norway : university of Tromso.
- Kerim Yildiz .(2004) .*The Kurds in IraqThe past present and Future* .London :pluto press.